التنظيم المكاني للقوى المنتجة
ماهيته وأهميته في الدراسات الجغرافية المعاصرة

د. عبير الحلبي*

الملخص

تهدف السياسات الاستراتيجية الراهنة لمعظم دول العالم إلى تسريع وتائر التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بضرورة تحسين أشكال التخطيط الإقليمي وأساليبه، وإدارة الاقتصاد والمجتمع وتنظيمهما، ممَّا ترتب عليه تزايد أهمية البحوث العلمية في قضايا رفع الكفاءة الوظيفية للإنتاج والخدمات المرتبطة به، وتلبية الاحتياجات المادية والروحية المتنامية للسكان.

وتعدُّ **الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية** أحد فروع العلوم الجغرافية، التي تتجلى أهميتها في التأسيس لطرائق التنظيم المكاني للمجتمع، وتحسين مستوى حياة السكان ونوعيتها وأشكالها، فهي تدرس العمليات والأشكال المكانية لتنظيم حياة السكان والإنتاج من وجهة نظر فعالية الإنتاج وإنتاجية العمل، وتتمثل مهمتها الرئيسية في إيجاد التوزع العقلاني للقطاعات الإنتاجية والخدمية في مختلف أنحاء البلاد اعتمادًا على القوانين الاقتصادية الخاصة بتوزيع كل من الإنتاج والخدمات.

يعدُّ **التنظيم المكاني للقوى المنتجة** أحد المفاهيم الرئيسة التي دخلت ميدان الجغرافية الاقتصادية الاجتماعية(البشرية)، إذ يشكل الأساس الموضوعي لتطوير منظومة الاقتران المكاني والارتباطات المتبادلة لمختلف القطاعات والعناصر المكانية – الاقتصادية، القائمة على أساس التقسيم الاقليمي الاقتصادي وجوهره المتمثل في التقسيم الجغرافي للعمل الذي يتجلى في التخصص والتكامل الإنتاجي للإقليم الاقتصادي، ما يتيح إمكانية تحقيق الحد الأقصى من وفورات العمل، ويعدُّ في الوقت ذاته معيارًا أساسيًا للتوزع العقلاني للقوى المنتجة، وعاملًا مهمًا في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، والحل الأنجع لاستدامة النظم البيئة والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وحماية الوسط المحيط.

الكلمات المفتاحية: التوزيع، التنظيم المكاني، القوى المنتجة، التقسيم الجغرافي للعمل، التخصص، التطوير الشامل والمتكامل.

* جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الجغرافية.

Territorial Organization of Productive Forces: Its Essence and Importance in Contemporary Geographical Studies

Dr. Abeer Al-Halabi[**]

Abstract

The current strategic policies of most countries aim to accelerate the pace of economic and social development in relation to the need to improve the forms and approaches of regional planning and the management and organization of the economy and the society. This has resulted in increasing importance of scientific research on the issues of functional efficiency and the relevant services.

Economic and social geography is one of the branches of geographical science. Its importance lies in establishing the spatial organization of the society and improving the quality, quantity and life forms of the population. It examines the processes and spatial forms of organizing the life of the population and production from the point of view of the effectiveness of production and productivity of social work. Its main objective is to rationalize the distribution of productive and service sectors throughout the country, and based on economic laws concerned with the distribution of both production and services.

The **Territorial organization** of productive forces is one of the main concepts that entered the field of socio-economic geography. It is broader and more comprehensive than the concept of distribution and territorial structure as it constitutes the objective basis for the development of the system of spatial coupling and the interlinkages of various sectors and spatial-economic elements that are based on the regional economic

[**] Damascus University, Faculty of Arts and Humanities, Department of Geography.

division and its essence of geographical division of labor. This division is reflected in the specialization and productive complementarity of the economic region, which allows maximizing work savings while at the same time being a fundamental criterion for the rational distribution of productive forces, an important factor in economic development and social welfare, the most effective solution for achieving sustainability of ecosystems, and the optimal use of natural resources and protection of the surrounding environment.

Keywords: distribution, tterritorial organization, productive forces, geographical division of labor, specialization, comprehensive and integrated development.

- مقدمة:

تعدُّ دراسة **التنظيم المكاني للقوى المنتجة** أحد الاتجاهات المعاصرة في الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية، وقد شهدت هذه الدراسات ذروة تطورها في العقدين السابع والثامن من القرن العشرين، جراء الحاجة الماسة إلى التنمية الاقتصادية وتسريع وتائر نموها، اعتمادًا على معايير التوزع الأمثل للقوى المنتجة، وتعزيز التخصص، والتطوير المتكامل للاقتصاد وفق أسس علمية وموضوعية.

يمثل التنظيم المكاني للقوى المنتجة أحد الموضوعات المحورية في الجغرافية الاقتصادية، ومفهومًا أساسيًا تتركز حوله المفاهيم والاتجاهات الأخرى المرتبطة به، ويشير مفهوم التنظيم المكاني للقوى المنتجة إلى الضبط المنظم لعملية توزع القوى المنتجة داخل حدود الدولة وأقاليمها، اعتمادًا على الارتباطات والعلاقات الوثيقة بين مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للسكان في مكان معين.

ويعرف "**ألاييف**" التنظيم المكاني للقوى المنتجة بأنَّه "حالة ديناميكية تصف توزع القوى المنتجة في المكان وفقًا للظروف الطبيعية والبشرية للأقاليم التي تحددها خصائص التقسيم المكاني للعمل الخاصة بها". (Alaev: 1983, P: 191)

وبناءً عليه يظهر التنظيم المكاني للقوى المنتجة على اختلاف مستوياته التراتبية، التوزيع السليم للأصول الإنتاجية والموارد الطبيعية والموارد العاملة واقترانها، والتفاعلات فيما بينها من خلال منظومة الروابط المكانية الاقتصادية التي تَتَحَددُ انطلاقًا من احتياجات الاقتصاد الوطني والسكان بهدف تحقيق الزيادة القصوى لإنتاجية العمل، ومن ثمَّ تحقيق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية اعتمادًا على التأثير المتبادل بين كافة عناصر البنى المكانية والقطاعية كلّها.

وبالنظر **إلى الأهمية العلمية والعملية** للتنظيم المكاني للقوى المنتجة في عملية التنمية الاقتصادية، شكل هذا المفهوم أداة أساسية وضرورية في مجال الأعمال التخطيطية المتعلقة بتنظيم الاقتصاد وإدارته، لما له من دور مهم في تحقيق الوحدة السليمة لمختلف أشكال التنظيم المكانية والقطاعية للاقتصاد، اعتمادًا على منظومة الارتباطات المتبادلة لعناصر القوى المنتجة واشتراطاتها، التي تشكل انعكاسًا للتكامل الوظيفي والتخصص العقلاني، بما يسهم في خفض نفقات النقل، ويحقق التناسب في نشاطات المؤسسات الانتاجية من حيث التزويد المادي والتقني، وتبادل المعلومات والمهارات، ومن ثمَّ زيادة الفعالية الإنتاجية للعمل الاجتماعي والتنمية المتكاملة للاقتصاد الوطني.

تعدُّ الدراسات الأجنبية التي تناولت مسائل تطور التنظيم المكاني للقوى المنتجة وزيادة إمكانياته التطبيقية قليلة نسبيًا ومن أبرزها أعمال شاريغين (Sharygin) وآلاييف (Alaev) وهي محدودة في مكتبتنا العربية ولا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، ولم توف هذا الموضوع حقه وجاءت عامة في مضمونها، وهو ما نشهده في أعمال (دياب) و(الكناني) وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة الى تلافيه من خلال الدراسة المعمقة للأسس المنهجية للتنظيم المكاني للقوى المنتجة، وكذلك لأهم القوانين الموضوعية والمبادئ والعوامل الناظمة له... وغيرها.

- أهمية البحث:

تتجلى الأهمية النظرية للبحث في تحديد مفهوم التنظيم المكاني للقوى المنتجة في الدراسات الجغرافية المعاصرة بوصفه أحد الاتجاهات الرئيسة للدراسة فيها، لما له من دور في تكوين المناخ المناسب لزيادة إنتاجية العمل، والاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية والموارد العاملة، وكذلك المنشآت الإنتاجية والخدمية، وتعزيز التخصص العقلاني، وتحقيق التكامل والتناسب في مستويات التنمية الاقتصادية.

أمَّا الأهمية التطبيقية للبحث فتتمثل في إبراز أهميته كأداة تخطيطية للاقتصاد الوطني، إذ تحتل دراسة التنظيم المكاني للقوى المنتجة وتحليلها اللبنة الأساسية في التخطيط الإقليمي والقطاعي للاقتصاد، وتؤدي دورًا مهمًا في إعداد النماذج المستقبلية لتوزع المنظومات الإنتاجية والخدمية وإدارتها، بهدف رفع وتائر النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المتكاملة والمتناسبة للاقتصاد الوطني.

- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في عدم التحديد الدقيق لمفهوم التنظيم المكاني للقوى المنتجة ودوره المهم الدراسات الجغرافية بوصفه أداة فاعلة في عملية التنمية والتخطيط، ولاسيما ظروف التطور الاقتصادي المتسارع الذي يشهده العالم، والتزايد السكاني الكبير، وكذلك التقدم العلمي والتقني الهائل، الذي أسهم في زيادة أعداد المنشآت الإنتاجية، وابتكار أنواع جديدة من الإنتاج واكبت مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع، الأمر الذي استدعى زيادة الاهتمام بقضايا التنظيم المكاني لعناصر الإنتاج على المستويين الوطني والإقليمي نتيجة لزيادة القدرات الاقتصادية، وتعقيد عملية التأثير المتبادل بين القطاعات الإنتاجية، وبين المجتمع والبيئة. إذ يؤمن التنظيم المكاني للقوى المنتجة تحسين العلاقات الاقتصادية، والتفاعل الرشيد للتخطيط المكاني والقطاعي، وتحقيق التخصص المناسب، والتنمية المتكاملة للاقتصاد الوطني على أساس الاستثمار الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية والقوى العاملة.

- أهداف البحث:

هَدَفَ البحث إلى الآتي:

1. تعزيز الفهم الجغرافي لمفهوم التنظيم المكاني للقوى المنتجة وإبراز أهميته في الدراسات الجغرافية المعاصرة.
2. توضيح العلاقة بين مفهومي التوزع الجغرافي والتنظيم المكاني للقوى المنتجة، وإبراز الفروق الجوهرية بين المفهومين.
3. تحديد مبادئ التنظيم المكاني للقوى المنتجة وقوانينه وعوامله.
4. قراءة تحليلية لأهم الأفكار والاتجاهات العلمية التي شكلت الإطار المفاهيمي النظري والمنهجي للتنظيم المكاني للقوى المنتجة.
5. تأطير الاتجاهات الحديثة لتطوير أشكال التنظيم المكاني للقوى المنتجة، واستشراف آفاقها المستقبلية، وأهميتها في التخطيط الإقليمي والقطاعي.

- منهجية ومناهج البحث :

تستخدم العلوم التي تدرس توزيع القوى المنتجة مجموعة من المناهج المتنوعة، ومن مستويات مختلفة (علمية، ومشتركة، ومتخصصة، وطرائقيه- تقنية) التي تشكل بمجموعها منهجية هذا العلم. ويرتبط الاستخدام المتنوع للمناهج بمجموعة مختلفة من القوانين والمبادئ والعوامل التي يجب أن تؤخذ بالحسبان عند التوزيع، عند ذلك يستحسن استخدام منظومة من المناهج تسهم في تحديد الخيار الأكثر فاعلية في التوزيع والتنظيم المكاني للقوى المنتجة سواء على مستوى الدولة أو الأقاليم. ومنها منهج التحليل المنظومي، ومنهج التحليل والتركيب البنيوي، والمنهج الكارتوغرافي... وغيرها.

أولًا: مفهوم التنظيم المكاني في الجغرافية الاقتصادية – الاجتماعية المعاصرة:

يمثل مفهوم **التنظيم المكاني** تصورًا منهجيًا دخل مجال الاستخدام في وقت متأخر نسبيًا، وذلك في العقد السابع من القرن الماضي (1970–1980) وأخذ يكتسب بمرور الوقت أهمية متزايدة في المؤلفات الجغرافية، وبدأ ينتشر على حساب مفهوم **التوزيع المكاني**، الذي يعكس توزيعا معينًا للظواهر والموضوعات (المنشآت–الشركات) المنفردة في المكان (توزيع مركز، منتشر، منتظم، غير منتظم)، في حين يركز التنظيم المكاني على التكوين المركب لها واقترانها ومجمعاتها، ويسعى إلى تحقيق الفعالية الاقتصادية والاجتماعية للموضوعات من خلال اقترانها ومجمعاتها المكانية، في الوقت الذي تقتصر فيه أهمية التوزع الجغرافي على تحقيق منافع محددة للموضوعات المنفردة، وعلى الرغم من أن كلا المفهومين يظهران الخصائص المكانية للموضوعات المدروسة، يعدّان نتيجة

موضوعية لموقع الظواهر المختلفة في المكان، وعملية ضرورية لتطور الموضوعات الموزعة وتعقيداتها، إلاّ أنّ مفهوم التنظيم المكاني أوسع وأشمل من التوزيع وعلى الرغم من دخول هذه المقولة مجال الاستخدام في هذا العلم منذ نحو نصف قرن، فإنّه لم يتم التوصل بعد إلى إعداد مدخل دقيق ووحيد لدراستها. (دياب: 2010، ص: 84).

ويتسم مفهوم "التنظيم المكاني" بأنّه ذو طابع مركب يضم مفهومين رئيسين، مفهوم المكان "Territory"، ومفهوم التنظيم "organization" ويعني الضبط الداخلي لأجزاء الكل الواحد وتفاعلها وترابطها، فيما يشمل المفهوم المكاني المجال الذي تَنَفَّذُ فيه عملية التنظيم، ويعكس واحدة من السمات الأساسية للمكان، الذي يمثل العامل الحاسم للنشاط الحيوي للإنسان الذي يتأقلم فيه مع الوسط المحيط.

ويشير المدخل المركب لمفهوم التنظيم المكاني إلى التباين والتكامل بين المكونات المادية ويقودنا إلى مفاهيم أكثر خصوصية مثل "**التنظيم البيئي**" و"**التنظيم الاجتماعي**" التي تقسم بدورها إلى مفاهيم أكثر خصوصية "**التنظيم الصناعي**"، "**التنظيم الزراعي**"..... وهكذا.

وبذلك يعدُّ التنظيم المكاني عملية محددة التفاعل لعناصر المنظومات المادية ومكوناتها، التي تتسم بالتنظيم البنيوي والكلية الضرورية للقيام بوظائفها جميعها، ويشمل مفهوم التنظيم المكاني ثلاثة أنواع من التصورات* في إطار عملية تفاعل البيئة – المجتمع وتطوره وهي:

1. تنظيم محدد للظاهرة.
2. نشاط محدد العملية.
3. تعميم فني ومؤسساتي معين. (sharygin: 2011, P: 46)

ويحدد التنظيم المكاني الضبط الجغرافي المكاني لمكونات **الغلاف اللاندشافتي الاقتصادية والاجتماعية***، ويتضمن في طياته جوانب متعددة أهمها:

1. التوزيع: الذي يمثل توطن الظاهرات المختلفة على سطح الأرض، وشبكتها في شكل (نقاط، خطوط، خلايا).
2. الاختلافات المكانية: التباين المكاني لسطح الأرض بخصائصه وبناه المكانية كلّها.

* يطلق اسم التصورات على كل من الرسوم التمهيدية (الكروكي، والمسودات) والمقالات، والرؤى العامة لمعالجة أي موضوع من الموضوعات مثل (تصور تطور مدينة دمشق).

* يقصد بالغلاف اللاندشافتي، المنظر الطبيعي المنظور من أرض أو سماء، في مجال رؤية الشخص الواقف في نقطة ما على سطح الأرض، ويعد الغلاف اللاندشافتي الاقتصادي والاجتماعي، يعكس حالة العلاقات المتبادلة والتوازنات غير الثابتة بين الظروف الطبيعية والتقنيات البشرية والأنظمة الاقتصادية والبنى الاجتماعية.

3. العلاقات المكانية: الارتباطات المتبادلة للظاهرات المدروسة، التي تحدد إمكانية التأثير المتبادل فيما بينها وتفاعلها.
4. الارتباطات المكانية الأفقية: العلاقات المكانية التي تظهر في شكل تدفق للسلع، والخدمات والمعلومات، والطاقة، ورأس المال، وحركة السكان.
5. المنظومات المكانية: بوصفها مجموعة موضوعات متجانسة (متشابهة بطبيعتها) ومقيدة بارتباطات إنتاجية.
6. المجمعات المكانية: مزيج من الموضوعات المتنوعة في مكان معين المحكومة بارتباطات رأسية.
7. البنى المكانية: وتعكس التوضع المتبادل للموضوعات، وتعبر عن المنظومات أو المجمعات المكانية.
8. العمليات المكانية: التي تمثل تغيرًا ثابتًا نسبيًا على سطح الأرض، ويتميز بتوجه أفقي للتطور.
9. المورفولوجيا المكانية: وتتضمن أشكال الموضوعات المستقلة، المنظومات وهيئتها، وكذلك المجمعات.
10. الإدارة المكانية: وهي مجموعة إجراءات التأثير الموجه والمتبادل لمختلف جوانب التنظيم.(Tkachenka: 2009, P: 165)

وتتمثل الخصائص المادية للتنظيم المكاني في **التوطن** (التوزع، التركز) **والتباين المكانيين** للظواهر المدروسة، التي غالبًا ما يطلق عليها التركز الذي يعني التقليص المتتابع للمسافة بين هذه الموضوعات، فيما يشكل **الاقتران والتركيب** "superposition" التوافق المكاني أو تنوع الخصائص المعنوية الرئيسة للتنظيم المكاني. وتتطلب الدراسة الدقيقة للتنظيم المكاني ضرورة توضيح جانبين مهمين وتحليلهما:

1. **البنية الوظيفية المكانية:** التي تشير إلى العلاقات والتوزيع المتبادل لمختلف أشكال التركز المكاني للنشاط الإنساني.
2. **البنية الوظيفية الإدارية:** التي تمثل منظومة مضبوطة تراتبيًا، وتتألف من الهيئات الإدارية المرتبطة بالنشاطات الحيوية للإنسان في مكان معين (دياب: 2010، ص: 86).

ويؤدي مفهوم " البنية المكانية" دورًا محوريًا في مقولة التنظيم المكاني إذ يمثل اللبنة الأساسية في هذه المقولة وأحد العناصر الرئيسية في بنائها وتركيبها وتعرف **البنية** بأنّها "مجموعة النسب والعلاقات التي يتسم بها المكان، في زمان معين ومكان محدد" وتعني "النسب" هنا الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر المكان الطبيعية والبشرية فيما تشير "العلاقات" إلى الروابط والصلات التي تنسج خيوطها بين مختلف العناصر المكونة للمكان

ويرى **رادكليف براون (Radcliffe Brown)** أن كلمة بنية تشير إلى وجود نوع من التنسيق أو الترتيب بين الأجزاء التي تدخل في تكوين الكُل الذي نسميه "بنية"، وذلك من خلال علاقاتٍ وروابط معينة تقوم بين هذه الأجزاء التي تؤلف الكل وتجعل منه بناءً متماسكًا. فالبنية هي أداة تحليل نكشف بها عن موقع كل ظاهرة من الظواهر وحجمها وعلاقاتها بغيرها من الظواهر التي تشاركها البنيان الجغرافي ذاته من حيث هو كل واحد (خير: 2002، ص: 94).

وكثيرًا ما يجري الخلط بين مفهومي " **البنية**" و"**المنظومة**" التي تشير بمفهومها العام إلى مجموعة العناصر العاملة في ترابط كلي، ويعرفها هاغيت (Hagett) بأنّها "مجموعة المكونات وأجزاؤها المتفاعلة فيما بينها بواسطة مجموعة الارتباطات الأساسية والمنظمة". وتشمل المنظومة ثلاثة عناصر أساسية **(الوسط، والبنية، والمحتوى)**، إذ يشير **المحتوى** إلى مجموعة العناصر المكونة لها، و**الوسط** إلى مجموعة العناصر المتفاعلة مع بعضها بعضًا التي لا تدخل في المنظومة، و**البنية** التي تمثل مجموعة العلاقات والارتباطات الفعلية داخل المنظومة.

وتتشكل **البنية المكانية** عندما تعمل عناصرها تبعًا لتوزعها المتبادل في المكان وتتحول إلى **منظومة جغرافية**، عندما يرتبط أداؤها بخصائص الوسط الجغرافي، و يرتبط مفهوم " البنية المكانية" ارتباطًا وثيقًا بمفهوم "المنظومة المكانية" الذي يتسم بخصائص الكلية (integrity)، وبالضبط والثبات (استدامة المنظومة)، وعادة ما يميز في المنظومات المكانية بين مجموعة البنى القطاعية، والمكانية، والتراتبية، والمورفولوجية، ....الخ. و تتسم البنية المكانية بكونها شكلًا للبناء المكاني، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعمل الخلايا المكونة للمجتمع بما يتيح إدارة تطور المنظومات المكانية وتوجيهها عبر التأثير الموجه في بنيتها، وهو ما يرتبط بالدرجة الأولى بآلية العمل (التوظيف) والتطور التي تؤثر تأثيرًا كبيرًا في البنية، **وتعدُّ المنظومات الاقتصادية- الاجتماعية** أحد أشكال المنظومات المكانية التي تتميز بالسمات الآتية:

1. الكلية: من حيث هي منظومات اقتصادية اجتماعية- مكانية.
2. التكوين المركب للعناصر ويشمل مختلف جوانب حياة المجتمع.
3. الضبط التراتبي الذي يظهر في شكل خلايا "Taxons " مكانية متعددة المستويات.
4. الانفتاح الذي يظهر في تبادل السلع والخدمات والمعلومات.
5. وجود عمليات داخلية تجديدية (مادية، ديموغرافية، اجتماعية).
6. الفعالية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتوظيف.
7. التحكم بالعمليات الاجتماعية – الاقتصادية وغيرها.

وتقتضي دراسة التنظيم المكاني ضرورة تفاعل مختلف جوانب البنية الوظيفية المكانية (مجمل العناصر المكونة والارتباطات والتفاعلات فيما بينها) من أجل الوصول إلى النمط الأمثل لتوزع الظاهرات المختلفة وتطورها في المكان، إذ يتسم مفهوم التنظيم المكاني كغيره من المفاهيم الجغرافية الأساسية الأخرى (الموقع، التوزع،....) بالازدواجية، فهو من جانب يسجل الحالة الراهنة للظاهرات المدروسة، ومن جانب آخر يسلط الضوء على عمليات التطوير والتغيير فيها. وبذلك نجد أن التنظيم المكاني عملية ديناميكية متغيرة متطورة مع الزمن، تتصف بشموليتها، ويركز على تحليل توزع الظاهرات المختلفة في إطار تفاعلها وتكاملها المكانيين، وكذلك نطاق نفوذ كل منها هذه المنشآت والارتباطات المشكلة للبنية المكانية لها(الارتباطات الإدارية والتنظيمية والوظيفية والاستهلاكية) وكذلك تشكل عناصر البنية المكانية والارتباطات المتبادلة بينها. وخلاصة القول إنّ التنظيم المكاني بمفهومه الواسع هو إدارة القوى المنتجة في منطقة معينة، إنّه البنية المكانية معززة بعامل الإدارة.

ثانيًا: الأسس النظرية والمنهجية لدراسة التنظيم المكاني للقوى المنتجة:

تعدُّ دراسة التنظيم المكاني للقوى المنتجة أحد الاتجاهات المحورية في العلوم الجغرافية الاقتصادية الاجتماعية المعاصرة، ويعكس هذا الاتجاه مدخلًا متكاملًا باتجاه زيادة الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للعمل الاجتماعي، بالاعتماد على مبادئ قوانين التوظيف المكاني للاقتصاد، ولاسيَّما التقسيم المكاني للعمل، وتشكل المجمعات "المنظومات المكانية"، والمدخل الإقليمي في الإدارة.

ويعكس التنظيم المكاني للقوى المنتجة في الظروف الراهنة، جملة من العمليات المضبوطة والمنظمة لتوزيع القوى المنتجة داخل الدولة وأقاليمها، وهو يفترض وجود منظومة من العلاقات والارتباطات الموجهة لمختلف أنواع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المنفردة للسكان في مكان معين من البلاد، ويتضمن التنظيم المكاني للقوى المنتجة تشكيل مجمعات قطاعية وقطاعية بينية وغيرها من الأشكال الاقتصادية الإقليمية والمحلية الأخرى.

تشكلت الإرهاصات الأولى لهذا الاتجاه في بداية العشرينات من القرن الماضي، وتعود أولى استخداماته إلى الفلاسفة وعلماء الرياضات الفرنسيين أمثال **ليريا** " **E. J. Lerya**" وجاء التحديد الأكثر وضوحًا له على يد العالم **فرنادسكي** "**Vernadsky**" الذي حّدد مجال التفاعل القائم بين المجتمع والبيئة من خلال مفهوم "مجال العقل" ""noosphere الذي يصبح ضمن إطاره التنظيم المكاني للاقتصاد على اختلاف

مكوناته، العامل الحاسم في التنمية، ووفق تصوره – فرنادسكي– يشمل التنظيم المكاني للاقتصاد مسائل التوزع الأمثل للقوى المنتجة، وقضايا التقسيم الجغرافي للعمل، وإدارة البيئة، والتركز السكاني، وكذلك التفاعل الإقليمي وإمكانية التأثير المتبادل بين الأقاليم، ووسائل الاتصال المكانية المالية والمعلوماتية. (Vernadsky: 1991, P: 42)

ويعدُّ التنظيم المكاني للقوى المنتجة أحد أشكال التنظيم المكاني للاقتصاد، الذي يتضمن التخطيط العقلاني للإنتاج، وتوزيع القوى المنتجة وتطويرها تبعًا للظروف والموارد الطبيعية، والاجتماعية، والاقتصادية المتوافرة في الإقليم، وهو ما يتطلب تحقيق الوحدة المحكمة والمثلى للمؤسسات الإنتاجية والخدمية بهدف بلوغ أعلى درجة من الفعالية الاقتصادية والاجتماعية في هذا المستوى من التطور الاقتصادي.

ويرى **باكلانوف** "**Baklanov**" أن التنظيم المكاني للاقتصاد يعدُّ انعكاسًا للتقسيم الجغرافي للعمل وقانونًا أساسيًا لتوزيع القوى المنتجة وتطورها. إذ يوفر التنظيم المكاني للاقتصاد التوزع الأمثل للقوى المنتجة، بما يضمن تحسين الروابط الاقتصادية المكانية وتحقيق التفاعل العقلاني للتخطيط المكاني والقطاعي، والتطوير المتكامل لاقتصاد الأقاليم، على أساس الاستثمار الأكثر فاعلية للموارد الطبيعية والقوى العاملة بهدف زيادة إنتاجية العمل الاجتماعي.

كما يشكل التنظيم المكاني للقوى المنتجة جوهر عملية التنظيم المكاني للاقتصاد، المتمثلة في التخطيط العقلاني، والتوزيع والتطوير الأمثل للقوى المنتجة تبعًا للظروف الطبيعية، والبشرية والاقتصادية، بما يؤمن سهولة انتقال الموارد المادية بين القطاعاتالاقتصادية، والتجميع الهادف والمبرمج للقوى الطبيعية والاجتماعية والتقنية، من أجل النهوض بمستوى حياة السكان، وإزالة الفوارق الإقليمية في مستويات التطور الاجتماعي بين أقاليم الدولة.

وقد عرّف **آلاييف** "**Alaev**" التنظيم المكاني للقوى المنتجة بأنّه "حالة ديناميكية تصف توزع القوى المنتجة في المكان وفقًا للظروف الطبيعية، والبشرية للأقاليم التي تحددها خصائص تقسيم العمل الخاصة بهذه المنظومة الاقتصادية–الاجتماعية". (Alaev: 1983, P: 8)

ويشير التنظيم المكاني للقوى المنتجة إلى "الضبط المنظم لعملية توزع القوى المنتجة داخل حدود الدولة وأقاليمها، اعتمادًا على منظومة الارتباطات والعلاقات الوثيقة بين أنواع معينة من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة للسكان في مناطق معينة. ويشمل مفهوم التنظيم المكاني للقوى المنتجة تشكل مجمعات قطاعية (لقطاع واحد)

وقطاعات بينية (لعدة قطاعات) وغيرها من الكيانات الاقتصادية والإقليمية المحلية، كما تتمثل أهم مكونات التنظيم المكاني للقوى المنتجة في الآتي:

1. الخصائص المكانية لتنظيم القوى المنتجة من حيث التقسيم المكاني للعمل، التي يعبر عنها بالنسب المكانية لتطور القوى المنتجة.
2. أشكال التنظيم الاجتماعي للقوى المنتجة (التركز، التخصص، التنسيق، التعاون)، وكذلك علاقاتها المتبادلة.
3. العمليات التنظيمية والإدارية لتحقيق البنية المثلى في تطوير القوى المنتجة في مكان معين. (Doljnikov: 2009, P: 21)

ويمثل التنظيم المكاني للقوى المنتجة مدخلًا متكاملًا لربط التنمية الإقليمية بتوزع القوى المنتجة وعملية التكثيف الاقتصادي من خلال استخدام أحدث منجزات التقدم العلمي والتقني، واستثمار موارد طبيعية جديدة، والإصلاحات الهيكلية، واستخدام الإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وتأمين التوازن البيئي لتحقيق معايير اقتصادية واجتماعية عالية، وكذلك تنسيق العلاقات بين الأقاليم داخل الدولة من جانب، وبين الدولة والدول الأخرى من جانب آخر.

كما يهدف التنظيم المكاني للقوى المنتجة إلى تحليل توزع القوى المنتجة وتطورها، واستشراف الآفاق المستقبلية لتوزعها، ويشمل التوزيع العقلاني للقوى المنتجة، تقييم الحالة السابقة للقوى المنتجة في الإقليم، وإمكانية جذب الموارد البشرية للمشاركة في استثمار موارده المتاحة، فضلًا عن تقييم الحاجة للتطوير المتوازن في مختلف أنحاء الإقليم، الأمر الذي يتطلب معالجة المسائل الرئيسة الآتية:

أ- توزيع وسائل العمل المتوافرة والمستحدثة، وأدوات العمل (الآلات والتجهيزات)، ووسائل النقل والاتصالات، وقواعد إنتاج الطاقة المرتبط بالإنتاج، والطرائق... الخ، وتظهر هنا مسائل زيادة الفعالية أدوات العمل وربحيتها، والبحث عن طاقة نوعية جديدة ... وسواها.

ب- توزيع العمالة (الأشخاص ذوو المهارات الإنتاجية، وذوو الخبرة، والمعرفة) وتدريب الأطر الجديدة، وتظهر هنا العديد من المسائل الاجتماعية، كالاهتمام بأنواع معينة من العمل، والتأهيل المهني للأطر على أساس تطوير مختلف أشكال التعليم، بما في ذلك التعليم عن بعد في سياق تطوير تكنولوجية المعلومات، وتطوير العلاقات الاجتماعية، والتنمية، إلى جانب الثقافة الروحية والمهنية للإنسان.

ت- دراسة تطور العلاقات الإنتاجية، المتمثلة في أشكال الإدارة والرقابة بما يتوافق مع تطور القوى المنتجة.(Animitsa: 2012, P: 5).

وكثيرًا ما يجري الخلط بين مفهومي"**توزع القوى المنتجة**" و"**التنظيم المكاني للقوى المنتجة**"، إذ يشير المفهوم الأول إلى عملية التوزيع الفعلي للقوى المنتجة، بما يتناسب مع الظروف والعوامل الطبيعية، والاقتصادية والاجتماعية، وتحليل التفاعل بين عناصر القوى المنتجة ومكونات البيئة الخارجية، وغير ذلك من العوامل التي تؤثر في عمليات التخصص. فيما يشمل المفهوم الثاني "التنظيم المكاني للقوى المنتجة" توزيع المكونات الرئيسية للإنتاج، وموقعها وأهداف التوزيع المرسومة مسبقًا خلال مدة زمنية معينة في سياق التطور التاريخي للمجتمع، إذ يستدعي تغير الخصائص الأساسية للقوى المنتجة نتيجة تطورها إلى تحولات جذرية في نماذج التوزيع المفترضة بناء على أسس التنظيم المكاني للقوى المنتجة ومبادئه.

ويتطلب البحث الجاد في مجال التنظيم المكاني للقوى المنتجة، دراسة منظومة المفاهيم الجغرافية المتعلقة بها وتبسيطها وتفسيرها تفسيرًا دقيقًا وواضحًا. وتشكل مفاهيم **(الإنتاج، والتوزيع المكاني للقوى المنتجة، والتنظيم المكاني للقوى المنتجة)** مفاهيم أساسية في هذا المجال لابدَّ من توضيحها.

إذ تمثل **عملية الإنتاج**، مفهومًا اقتصاديًا يعكس بشكل أساسي تلك الأنشطة المرتبطة بعملية توفير السلع والخدمات من خلال تحويل المدخلات إلى مخرجات، ويتمتع الإنتاج بطابعه الاجتماعي، ويتضمن الإنتاج مستويين اثنين:

أ- **نظام المجتمع – الإنسان:** وهي العلاقة بين الأفراد في أثناء عملية الإنتاج، التي نطلق عليها مفهوم "**العلاقات الإنتاجية**"، وهي مجمل العلاقات الاقتصادية التي تنشا بشكل موضوعي في أثناء سير العملية الإنتاجية للسلع المادية والخدمات، وتوزيعها، وتبادلها، واستهلاكها، وتقسم بدورها إلى قسمين رئيسيين:

1. العلاقات الإنتاجية المادية التي تخص الجانب المادي للحياة الاجتماعية.
2. العلاقات الإنتاجية التقنية التي تفرضها تقنية الإنتاج، وتقسيم العمل التقني بين الوظائف والتخصصات الاقتصادية.

ب- **نظام المجتمع – البيئة:** التي يعكس مضمون عملية الإنتاج ويتم تعميمها في مفهوم "**القوى المنتجة**"، وهي "منظومة العناصر المادية والشخصية التي يقترن بعضها ببعض في أثناء عملية الإنتاج"، وتتضمن:

1. العناصر المادية للإنتاج المتمثلة بوسائل الإنتاج والمعامل والمنشآت الاقتصادية، كالمحطات الكهربائية، والسدود، والطرق، والمدن، والمرافئ، والقرى، والموارد الطبيعية.
2. العناصر الشخصية: وتشمل الإنسان ومستوى تطوره العلمي والتقني. ويبيّن الشكل(1) بنية الإنتاج ووسائله.

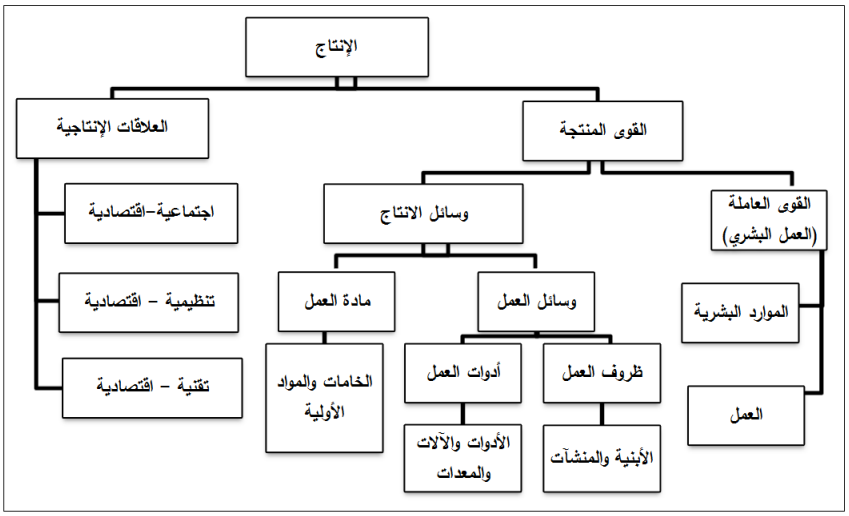

الشكل(1): بنية الإنتاج ووسائله

ويشير مفهوم "**توزع القوى المنتجة**" إلى عملية تقسيم المكونات المادية للإنتاج والموارد العاملة والثروات الطبيعية المستخدمة في الإنتاج في جميع أنحاء البلاد وأقاليمها، وفقًا لخصائصها الطبيعية وظروفها الاجتماعية والاقتصادية، وخصائص التقسيم المكاني للعمل. ويُفَسر هذا المفهوم عند الباحثين بطرائق مختلفة، ففي حين يراه **آلاييف** "**Alaev**"على أنه التوزيع الفعلي للظاهرات في المكان (Alaev: 1983, P: 77).

يعتقد **إيزارد** "**Izard**" أن التوزيع مسألة حول الفروع التي يمكن أن توجد وتتطور في هذا الإقليم بكافة الأحجام (Izard: 1956, P: 194)، ويؤكد **باكلانوف** ."**Baklanov**" أنّ التوزيع هو علاقات مكانية تشمل توزيع الظاهرات المختلفة وترابطها، وأشكال ظهورها. (Baklanov: 2007, P: 21)

وهنا لابدَّ من التمييز بين مفهوم "**توزع القوى المنتجة**" ومفهوم "**توزيع الإنتاج**" فهما مفهومان مختلفان، يشمل الأول السكان والموارد العاملة الفاعلة ووسائل الإنتاج. وهي بطبيعتها تشمل مفهوم توزع الإنتاج، وتحدد كذلك توزع وسائل الإنتاج، والأفراد الذين يضعونه موضع التنفيذ. وبذلك يمثل توزع القوى المنتجة "حالة استاتيكيه" تصف توزع الإنتاج بوصفه حالة ساكنة، وليس "عملية إنتاجية ديناميكية" تتضمن جملة من الروابط والعلاقات المكانية.

ويتمثل الهدف الرئيس لتوزع القوى المنتجة في زيادة الفعالية الاقتصادية والاجتماعية للعمل ويُحسبُ مستوى تطور القوى المنتجة من خلال مقياس إنتاجية العمل أي حجم الإنتاج الذي تم تحقيقه خلال وحدة الزمن ويرتبط تطور القوى المنتجة بتطور أدوات العمل أي بتطور التقانة ومن ثمَّ فإنَّ تطور التقانة يطور القوى المنتجة ممّا يؤدي إلى تغير في العلاقات الإنتاجية وكذلك العلاقات الاجتماعية في المجتمع كما يحدد التقدم العلمي التقني كلًا من تطور القوى المنتجة والعلاقات الإنتاجية وكذلك التغيرات الرائدة في المجتمع.

وتقتضي دراسة الجوانب النظرية للتنظيم المكاني للقوى المنتجة، ضرورة معالجة قوانين ومبادئه، وتقويم العديد من العوامل المترابطة فيما بينها، وإبراز السمات والاتجاهات الرئيسة للتنظيم المكاني للإنتاج، وفقًا لمنظومة العلاقات الاجتماعية – الاقتصادية، والتقدم العلمي التقني، والاحتياجات الاقتصادية، كما تتطلب الدراسة المعمقة لتنظيم القوى المنتجة، فضلًا عن الأسس النظرية دعمًا تجريبيًا يتمثل في أعمال عدد من الباحثين والمفكرين في هذا المجال.

1- قوانين التنظيم المكاني للقوى المنتجة:

يعدُّ تحليل **القوانين الأساسية للتنظيم المكاني للقوى المنتجة** وتفسيرها، إحدى المسائل المنهجية الأساسية في الجغرافية الاقتصادية، إذ تشكل قوانين تطور الإنتاج الاجتماعي، جزءًا من الوحدة المعقدة للتنظيم المكاني للاقتصاد وتكمل بعضها بعضًا، وتُبحثُ بما يتناسب مع القوانين التي تعكس العلاقات المكانية بين عناصر الاقتصاد، وتتمثل هذه القوانين في الآتي:

أ- التوزع الأمثل للإنتاج:

يؤدي التوزع الأمثل للإنتاج دورًا مهمًا في التنظيم المكاني للقوى المنتجة، إذ لا يمكن لأي فرع من فروع الإنتاج أن يتطور بمعزل عن مجموعة الفروع الأخرى المشكلة للبنية الاقتصادية للمنطقة، فالارتباط وثيق بين التوزع الجغرافي لفروع الإنتاج وبين تطورها. وكلما كان مستوى تطور القوى المنتجة أكبر، أصبحت هذه العلاقة أكثر تعقيدا، إذ لا يمكن أن يتطور أي من فروع الصناعة أو الزراعة أو فروع الاقتصاد الأخرى ويحقق فعالية اقتصادية، إذا لم تتوافر له الظروف والموارد الطبيعية والاقتصادية – الاجتماعية اللازمة لتحقيق هذا التطور، كما لا يمكن لأي مؤسسة زراعية كانت أم صناعية أن تتطور بمعزل عن مؤسسات الفروع الأخرى ومنشآتها، ما يعكس الارتباطات المتبادلة والمشروطة لعملية التوزع الأمثل للإنتاج، فمن غير الصواب توزع المنشآت والمؤسسات بشكل منفرد، لذا لابدَّ من تخطيطها على شكل مجمعات ذات ارتباطات متبادلة بشكل يقوي الارتباط للوثيق للتوزيع المتكامل للقوى المنتجة مع التخصص والتكامل بينها (Shirshova: 2013, P: 191).

ب- التقسيم الجغرافي للعمل:

يعدُّ التقسيم الجغرافي للعمل أحد القوانين المهمة في التنظيم المكاني للقوى المنتجة، الذي يظهر عبر تخصص أي اقليم من أقاليم الدولة بقطاع اقتصادي معين، أو بمجموعة من القطاعات الاقتصادية المختلفة التي يتوافر لتطورها أفضل الظروف، وترتبط بأسلوب الإنتاج، ومستوى تطور القوى المنتجة.

ويجري التقسيم الجغرافي للعمل بتأثير جملة من العوامل المحددة لتطوره، كالتوزع الجغرافي للموارد الطبيعية والتباين في الظروف الطبيعية، وأعداد السكان وكثافاتهم، وكذلك الموقع الجغرافي الاقتصادي للدولة وأجزائها المختلفة. ويعدُّ تخصص الإنتاج شرطًا مهمًا للاستثمار الفعال للظروف والموارد الطبيعية، وكذلك مهارات السكان وخبراتهم، وهذا يؤدي إلى رفع إنتاجية العمل، ويسرع عملية توسيع إعادة الإنتاج ومن ثمَّ يُحَسِّنُ الظروف المادية والمعيشية للسكان.

ويسمح تطور التخصص بتجميع الإنتاج في مؤسسات ضخمة، وبناء على ذلك تتأسس سلاسل الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، إذ يحدث تركز الإنتاج في هذا القطاع في عدد من المنشآت الاقتصادية الضخمة، وترتبط فوائد الإنتاج الضخم بتركزه المكاني، ويتحدد توزعه بالتوزع الجغرافي للثروات الباطنية، وظروف الاستثمار ويؤدي تطور وسائل الإنتاج الدور الأهم في ذلك. يحدد كل من التوزع الجغرافي للإنتاج والتقسيم الجغرافي للعمل تخصص الأقاليم في منظومة الاقتصاد الوطني على مستوى الدولة. ولا تختلف الأقاليم فيما بينها بتخصصها وحسب، بل في بنيتها الاقتصادية القطاعية، وبالتناسب بين قطاعاتها، ويؤدي الخلل في التناسب بين القطاعات الاقتصادية إلى تباطؤ نموها، كما يؤدي إلى خلل في التبادل العقلاني للمواد الخام والطاقة والسلع النهائية بين الأقاليم. (Kestanov: 1968, P: 114).

ويرتبط التخصص بتطور قطاعات الإنتاج ذات الفاعلية الاقتصادية العالية، وتطوير أنواع جديدة من المواد الخام والطاقة في مختلف الأقاليم من خلال البحث عن مصادر جديدة لها، ويؤثر استثمارها في تخصص الأقاليم، وهناك دراسات عدّة لتحديد المستوى الأمثل للتخصص في القطاعات الاقتصادية التي تتوافر لها الظروف المناسبة لتطورها، فمستوى التخصص لا يتحدد بذلك الجزء من السلع الذي ينتج لتلبية احتياجات الأقاليم الأخرى، بل بحجم ذلك الجزء من سلع قطاعات التخصص التي تستهلك داخل الأقاليم الاقتصادية وخاصة الاحتياجات الإنتاجية، فالتناسب بين هذه الأجزاء من السلع يعدُّ معيارًا لتصدير سلع قطاعات التخصص في الإقليم، ويتحدد مستوى التخصص بإنتاج سلع معين بالعامل الآتي:

$$\mathbf{Ks}=\frac{Y0}{Yp}$$

إذ: Ks: معامل تخصص الإقليم بقطاع إنتاجي معين.

Y0: الوزن النسبي للإقليم بفرع إنتاجي معين على مستوى الدولة، ويحسب على أساس إجمالي الإنتاج، وعدد العاملين.

Yp: الوزن النسبي للإقليم بقطاع اقتصادي ما بالنسبة إلى إجمالي الإنتاج لهذا القطاع في الدولة. (Probst: 1965, P: 38)

إن تقييم مستوى التخصص يتطلب استخدام مجموعة من المؤشرات مثل الوزن النسبي للإقليم بالنسبة إلى إجمالي السلع المنتجة، والوزن النسبي لقطاع اقتصادي محدد في الإقليم بالنسبة إلى إجمالي اقتصاده، وكمية السلع المصدرة إلى الأقاليم الأخرى، إذ غالبًا ما يترافق مع نمو الارتباطات والعلاقات الاقتصادية بين الأقاليم وتوسيعها.

ج– التطوير المتكامل للاقتصاد:

تعدُّ التنمية المتكاملة لقطاعات الاقتصاد أحد القوانين الناظمة للتنظيم المكاني للقوى المنتجة، ويعبر عن وحدة القطاعات الاقتصادية وتناغمها، وكذلك المؤسسات الإنتاجية ذات الارتباطات المتبادلة والموزعة في مختلف أنحاء الدولة، بهدف رفع إنتاجية العمل، عبر الاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية والموارد العاملة والتخصص الهادف للمؤسسات وتحسين علاقات التعاون والارتباط بين المؤسسات الإنتاجية وكذلك بين الأقاليم الاقتصادية، والتخلص من عمليات النقل غير العقلانية للموارد الطبيعية والمنتجات.

ويرتبط قانون التطوير المتكامل للاقتصاد ارتباطًا وثيقًا بتخصص الإنتاج، إذ يستدعي تخصص إقليم ما بإنتاج معين، الحاجة إلى تطوير القطاعات الأخرى المكملة والمرتبطة به، كما يستدعي في الوقت ذاته الحاجة إلى تحديد العملية الموحدة لتطوره من خلال الاستثمار الأمثل للمواد الأولية والطاقات الإنتاجية، وتقليص نفقات النقل والإنتاج.

بناءًا على قانون التطوير المتكامل للاقتصاد، يدرس التنظيم المكاني للقوى المنتجة التخطيط الرشيد والتوزيع والتطوير الأمثل للقوى المنتجة تبعًا للظروف والموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية وتناسبها واقترانها، بما يحقق التوازن في مستويات تطور القطاعات الاقتصادية الرئيسية كلّها، وكذلك القطاعات الخادمة والمساعدة لها، كما يتيح قانون التطوير المتكامل للاقتصاد تطوير أشكال جديدة للتنظيم المكاني للقوى المنتجة، كالمجمعات المكانية الاقتصادية التي جاءت نتاج إدخال مبدأ التكامل وتطبيقه بوصفه ضرورة أساسية في عملية التنظيم المكاني للاقتصاد. (Nemichinov: 1961, P: 90).

د- التطوير المتساوي للاقتصاد:

تعدُّ مسألة تساوي مستوى التطور الاقتصادي للأقاليم الاقتصادية في الدولة، إحدى المهام الأساسية للتوزع الأكثر عقلانية للقوى المنتجة في مرحلة بناء القاعدة المادية والتقنية للدولة، هذا ويتحدد مستوى التطور الاقتصادي للأقاليم بمجموعة من المؤشرات أهمها، مدى استخدام التقنية والتجهيز التقني للعمل ومستوى إنتاجيته، الحجم الإجمالي للسلع المنتجة، وتوزيع الدخل الوطني بالنسبة إلى الفرد، ومستوى رفاهية السكان.

إنّ موضوع تقارب مستوى تطور الأقاليم، لا يعني مستوى التطور المطلق، من حيث الظروف والموارد الطبيعية، وعدد السكان وكثافتهم، والموقع الجغرافي الاقتصادي، والموقع بالنسبة إلى خطوط المواصلات، وغيرها من العوامل والأسباب المؤثرة في مستوى التطور الاقتصادي، وإنّما تقريب مستوى تطور القوى المنتجة، ومستوى حياة السكان في أثناء سير عملية البناء الاقتصادي، على أساس التقسيم الإقليمي للعمل بين الأقاليم والتطوير الشامل لها جراء الاستثمار الأكثر ملائمة للظروف والموارد الطبيعية، والموارد العاملة باستخدام أحدث منجزات التقدم العلمي والتقني.

إن التقارب المنظم والمخطط لمستويات تطور الأقاليم هو عملية قانونية ناظمة، مرتبطة على الدوام بتأثير القانون الاقتصادي الأساسي للنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في البلاد، وتتميز مسألة التقارب التدريجي في مستوى تطور الأقاليم بتعدد جوانبها، لذا تجب الدراسة العملية المعمقة لكل مما يأتي:

- وضع المعايير الأساسية التي تحدد المستوى العام لتطور القوى المنتجة.
- العلاقة المتبادلة بين مسألة رفع فعالية توزع القوى المنتجة وتقارب مستويات تطور الأقاليم الاقتصادية.
- الارتباط المتبادل بين مستوى إنتاجية العمل ومستوى استهلاك الإنتاج المادي.
- تأمين الأجور المتساوية لنوع العمل نفسه في الأقاليم الطبيعية والاقتصادية المختلفة. (Khrushchev.2001,P.133)

هذا يُنَفَّذ ويُطوَّر التنظيم المكاني للقوى المنتجة على أساس مبادئ معينة تسهم في التطبيق العملي لقوانين التنظيم المكاني للقوى المنتجة، إذ تشكل المبادئ الانعكاس العملي لقوانين التنظيم المكاني للقوى المنتجة وتؤدي دورًا حاسمًا في اختيار مواقع المنشآة الإنتاجية والاجتماعية في أثناء تطوير البنية المكانية والقطاعية للمجمعات الاقتصادية في الإقليم وكذلك في الاتجاهات الرئيسية للسياسة الإقليمية . ونظرًا لأن هذه المبادئ تعدُّ نتيجة خاصة لانعكاس قوانين التنظيم المكاني للقوى المنتجة في منطقة

معينة، يمكن عدُّها كنوع من القواعد الخاصة بأنشطة المجتمع عند التنظيم المكاني في مرحلة معينة من تطوره التي تعكس الأحكام والقوانين والأفكار التي وضعها المجتمع وتحدد من خلالها الاحتياجات والظروف الموضوعية للتنمية الاجتماعيةن التي تستخدم في الأنشطة ذات الأساس العلمي لحل قضايا التنظيم المكاني للقوى المنتجة المتعلقة به.

2- مبادئ التنظيم المكاني للقوى المنتجة:

يسهم التنظيم المكاني للقوى المنتجة في تشكيل البنية المكانية للاقتصاد ويعالج قضايا الاختيار السليم للبنى الإنتاجية، وإقامة روابط عقلانية تسهم في زيادة إنتاجية العمل، ورفع الفعالية الاقتصادية إلى أقصى حدودها، وتسهم جملة من المبادئ في نشوء وتشكل التنظيم المكاني للقوى المنتجة:

وتدرس الجغرافية الاقتصادية القوانين والمبادئ الموضوعية لتوزع القوى المنتجة بما يتوافق مع الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية العامة والإقليمية، وتستند هذه المبادئ إلى جملة من الاحتياجات الأساسية للسياسة الاقتصادية في توزيعٍ مكاني معين للقوى المنتجة. ومن بين هذه المبادئ نذكر الآتي:

أ- مبدأ التوزيع المتكامل للإنتاج: وينص على الاستخدام المتكامل للموارد الطبيعية وموارد العمل، وإقامة علاقات إنتاجية فعالة بين الشركات.

ب- مبدأ التوزيع المتوازن والسليم للإنتاج ويتطلب مراعاة ما يأتي:

1. التوازن بين حجم الإنتاج ومدى توافر الموارد الخام، والوقود، والطاقة، والعمالة، والموارد الزراعية.

2. التناسب بين فروع التخصص والمساعدة الخدمية، وبين إنتاج وسائل الإنتاج والموارد الاستهلاكية، وبين القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية.

ج- مبدأ المركزية المحددة: وينص على الجمع بين مصالح الدولة والأقاليم الاقتصادية.

د- تقريب الإنتاج من مصادر المواد الخام والوقود والطاقة وموارد العمل، ومناطق الاستهلاك، ومن بين أهم الفروع الإنتاجية التي تتوزع وفقًا لهذا المبدأ:

- الصناعات التعدينية، والوقود، وإنتاج الأسمدة الكيميائية...الخ
- الإنتاج كثيف الاستخدام للطاقة والمياه كإنتاج السيلولوز والورق والصناعات الكيمائية.
- الإنتاج الذي يتوضع في مناطق الاستهلاك، كصناعة الأثاث، والصناعات الغذائية، وبعض فروع الصناعات الهندسية الثقيلة.
- الإنتاج كثيف الاستخدام للعمالة والمعرفة، كالصناعات النسيجية، والصناعات الهندسية الدقيقة.

هـ- أولوية الاستثمار والاستخدام المتكامل للموارد الأكثر فعالية، اعتمادًا على نظريات توزع القوى المنتجة وتطويرها وبخاصة نظرية المجمعات "المنظومات المكانية الإنتاجية"، التي تتميز بثلاث ميزات:

- توزع المجمعات المكانية الإنتاجية في الأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية.
- معالجة المشكلات الاقتصادية الكبرى بالتوازي مع تطوير القوى المنتجة في هذه المنطقة
- مشاركة الحكومة في توزيع القوى المنتجة وتطويرها.

و- الإفادة من الميزات والفوائد الاقتصادية للتقسيم الدولي للعمل في توزيع القوى المنتجة وتطويرها، وكذلك في تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى.

ز- تحسين الحالة البيئية واتخاذ التدابير الفاعلة لحماية البيئة والاستخدام الرشيد لها.

ح- وحدة التقسيم الإقليمي الاقتصادي مع التقسيمات الإدارية.

ك- مراعاة مسألة تعزيز القدرات الدفاعية للدولة عند توزيع المرافق الاقتصادية.

م- الحد من الهدر في العمل في أثناء عملية إنتاج المنتج النهائي وتسويقه. (Kodinove: 2003, P: 20)

إلى جانب قوانين ومبادئ التنظيم المكاني للقوى المنتجة لابُدَّ من مراعاة العوامل أيضًا.

3: عوامل التنظيم المكاني للقوى المنتجة:

العوامل هي مجموعة الظروف والموارد المكانية المختلفة وخصائصها، التي يؤمن الاستخدام الصحيح الاختيار الأمثل لأماكن توزع المنشآت الاقتصادية، وفروع الإنتاج، وكذلك التطوير الاقتصاد للأقاليم. عادة ما يميز الباحثين بين مجموعات العوامل الأساسية الآتية:

أ- مجموعة العوامل الاقتصادية:

تؤدي **العوامل الاقتصادية** دورًا كبيرًا في التنظيم المكاني للقوى المنتجة، ولا يُتَناول تأثير هذه العوامل منفردة بل مجتمعة لتقدم لنا لوحة متكاملة، وهذا يعني تقييم الظروف جميعها مع مراعاة إمكانية تحقيق معايير الفعالية الاقتصادية.

يعدُّ **عامل النقل** من العوامل الاقتصادية المهمة في تطوير الإنتاج وتوزيعه، فهو يؤمن الارتباط الاقتصادي بين الأقاليم والمراكز، ويساعد في استصلاح الموارد الطبيعية المكتشفة حديثًا، ويزيد من أهمية الموقع الجغرافي الاقتصادي للإقليم، ويسهم في تحسين التنظيم المكاني لاقتصاد الدولة كلّها. ولدى تخطيط توزع المنشآت تظهر عوامل إنشاء النقل، والحد من نفقات النقل غير الرشيد لمسافات بعيدة. وتعدُّ مراعاة عامل النقل بالغ الأهمية لدى توزيع أي من القطاعات الاقتصادية، وتحديد الحجم المثالي للمنشأة التي

لابدَّ أن تنطلق من الجدوى الاقتصادية، واحتساب نفقات النقل، كما يؤدي عامل النقل دورًا كبيرًا في فعالية نقل الموارد بين الأقاليم إلى مسافات بعيدة، وقد ازدادت فعالية النقل نتيجة التطورات التي طرأت على طرق النقل والمواصلات واستخدام الكهرباء في السكك الحديدية، وتطوير شبكة الأنابيب، وخطوط الطاقة لمسافات بعيدة، كما يؤدي عامل النقل في ظروف التركز المكاني للمنشآت الصناعية دورًا كبيرًا في خفض تكاليف النقل على توريد المادة الخام والمنتجات.

كذلك يعدُّ **عامل التقدم العلمي والتقني** عاملًا حاسمًا في توزيع القوى المنتجة وتطويرها، الذي يتجلى في عملية التطوير المستمر للعلوم والتقانة والتكنولوجية وتطوير مادة العمل، وأشكال تنظيم العمل والإنتاج وأساليبهما، وترتبط استمرارية التقدم العلمي التقني بدرجة كبيرة بتطور الدراسات الأساسية التي تكشف خصائص جديدة لقوانين الطبيعية والمجتمع، وكذلك بالدراسات التطبيقية التي تتيح إمكانية تحقيق الإنجازات العلمية في التقانة والتكنولوجية.

تزداد أهمية التقدم العلمي التقني في ظروف تباطؤ نمو الموارد العاملة والخامات المعدنية والطاقة والوقود من أجل تطوير التقسيم الجغرافي للعمل، والتنمية الاقتصادية على مستوى الدولة كلّها، أو على مستوى أقاليمها، كما يؤدي التقدم العلمي والتقني دورًا كبيرًا في التوزيع الرشيد للإنتاج والقوى المنتجة كلّها، من حيث تغير تخصص الأقاليم القائمة، والبدء باستثمار أقاليم أخرى جديدة، قد تكون ذات ظروف مناخية صعبة، وكذلك التحول إلى استخدام اتجاهات تكنولوجية جديدة مثل الروبوتات، والخطوط الآلية، والإنتاج الآلي المرن. إن التقدم العلمي التقني يقلل من الحاجة للموارد العاملة على حساب رفع إنتاجية العمل، وتبرز إمكانية حل مسألة زيادة فعالية الإنتاج بشرط تسريع التقدم العلمي التقني إلى جانب توافر رأس المال واستثمار الأصول الأساسية. وتشمل العوامل الاقتصادية الآتي:

- درجة تطور مرافق البنية التحتية الإنتاجية والاجتماعية، التي تؤمن توظيف الإنتاج الرئيس في المنطقة. والتباين المكاني في البنية التحتية بوضوح داخل الأقاليم، ويتراجع هذا التباين بين الأقاليم.
- حجم الموارد الاستثمارية المتاحة في المكان.
- أشكال التنظيم المكاني للقوى المنتجة.

ب- مجموعة العوامل الاجتماعية:

تؤثر العوامل الاجتماعية تأثيرًا واضحًا في التنظيم المكاني للقوى المنتجة، إذ يشكل التباين المكاني في عدد السكان وتوزعهم، والتركيب النوعي والعمري للسكان ومستوى تأهيل الأطر الإدارية والهندسية والتقنية العاملة، وكذلك مستوى التطور الثقافي العام والعلمي التخصصي، والخصائص الوطنية عاملًا محددًا في توزيع المنشآت وفروع الاقتصاد المختلفة، وأساسًا مهمًا لاستشراف الآفاق المستقبلية للتنمية في القطاعات والفروع الانتاجية المختلفة، بهدف مقاربة مستويات تطورها الاقتصادي، وحل مشكلات التنمية غير المتوازنة فيما بينهما. كما يمثل مستوى تطور البنية التحتية الاجتماعية أحد المؤشرات الأساسية الدالة على فعالية تطور القوى المنتجة ومستوى تنظيمها، إذ تحدد تيارات انتقال السكان بين المراكز البشرية، وكذلك العلاقات والارتباطات على أساس تبادل الخدمات السكانية. كذلك تتطلب دراسة أثر العوامل الاجتماعية في التنظيم المكاني للقوى المنتجة دراسة المسائل الآتية وتحليلها:

- عدد السكان وتوطنهم.
- التركيب النوعي والعمري للسكان.
- التغير في عدد السكان بسبب حركتهم الطبيعية والميكانيكية.
- نظام التوطن المميز لمنطقة الدراسة.
- عدد الموارد العاملة، بنيتها النوعية(التركيب النوعي العمري، مستوى التعليم، التركيب التأهيلي المهني لموارد العمل).
- العادات والتقاليد وأسلوب الحياة.
- تطور البنية التحتية الاجتماعية.

ومن الجدير ذكره أن بعضًا من هذه العوامل يمكن تقييمها وقياسها قياسيًا كميًا دقيقًا، في حين لا نستطيع تقويم بعضها الآخر، إلا تقييمًا وصفيًا نوعيًا.

ج- مجموعة العوامل الطبيعية-البيئية:

ترتبط هذه المجموعة بالاختلافات المكانية في الظروف والموارد الطبيعية وتؤدي دورًا مهمًا في توزع الإنتاج وتنظيمه، إذ تسبب الظروف المناخية غير الملائمة في ارتفاع تكلفة أعمال البناء جميعها وزيادة الأجور، وحجم التكاليف اللازمة للبنية التحتية الإنتاجية والخدمية. كما تشكل الموارد المائية عاملًا مهمًا في توزع القوى المنتجة، وتبرز أهميتها في توزع العديد من الصناعات كثيرة الاستخدام للمياه(الكيمائية، والطاقة الكهربائية، والتعدين، والسيللوز، والورق). ويعدُّ مورد الأرض عاملًا مهمًا في تلبية

احتياجات الفروع الاقتصادية المختلفة، ولاسيما الزراعة، التي بدأت في المدة الأخيرة تشهد تراجعًا في المساحات المعدة للاستعمالات الزراعية نتيجة لبناء المنشآت الصناعية وإنشاء خطوط النقل البرية (السكك الحديدية، والأنابيب، وخطوط نقل الطاقة)، ما أدى إلى تراجع كبير في مساحة الأرض الزراعية ومن ثمَّ تنامي الحاجة إلى الاقتصاد في مورد الأرض الزراعية، والاستخدام الرشيد لها، وتكثيف الإنتاج الزراعي.

كذلك تؤدي العوامل البيئية دورًا مميزًا لدى توزيع القوى المنتجة، التي ترتبط بالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وتأمين الظروف الحياتية للسكان. ولاسيَّما ظروف التدهور البيئي الذي بات ظاهرًا للعيان في المدة الأخيرة، فمع استمرار تلويث الوسط الطبيعي وتزايد حجم الانبعاثات الملوثة للهواء ولاسيما حول المدن الكبيرة الذي تجاوز الحد المسموح به بعشرات المرات، إلى جانب تلوث الأحواض المائية ونقص المياه السطحية الجوفية.

كذلك يعدُّ مورد الأرض ثروة مهمة جدًا، ويتعرض للتعرية المائية والريحية، وكذلك للتملح وبسبب الاستخدام غير السليم للأسمدة المعدنية والمبيدات الزراعية خطرًا كبيرًا على سلامة الإنسان والوسط المحيط، وهذا يتطلب تغييرًا إيجابيًا في السياسات البيئية للدول، وتشمل مجموعة العوامل الطبيعية –البيئية الآتي:

- الظروف الجيومرفولوجية (خصائص التضاريس).
- الخصائص الجيولوجية والجيوهندسية للمنطقة(الزلازل، والمستنقعات).
- الظروف الهيدرولوجية (احتياطي المياه الجوفية والسطحية وجودتها).
- الظروف المناخية.
- العوامل البيئية.
- توافر الموارد الطبيعية والمعدنية وكذلك الموارد الغابية والمائية.

ويعود تاريخ المحاولات الأولى لدراسة العوامل المؤثرة في التنظيم المكاني للإنتاج إلى بدايات القرن التاسع عشر، عندما ظهرت في ألمانيا نظريات أطلق عليها "الموقع" (Standurt) باللغة الألمانية، وكان سبق الريادة في ذلك للاقتصادي الألماني **يوهان فون ثونن** "**Thunen**" الذي حاول في مؤلفه "الدولة المعزولة" دراسة جملة من العوامل كتكاليف الإنتاج والنقل وخصوبة التربة، وخصائص المحاصيل الزراعية، وأعد نموذجًا لتوزيع الإنتاج الزراعي، حدد فيه الملامح الرئيسة للتنظيم المكاني الأمثل للنشاطات الزراعية في شكل أحزمة (نطاقات) متحدة المركز حول المدينة المركزية(**سوق المنتجات الزراعية**) المعروفة باسم (**حلقات ثونن**)، حيث تزرع المحاصيل سريعة التلف وقليلة

القابلية للنقل في الحزام الأول القريب من هذه المدينة، وتراجع التخصص بالابتعاد عن مركز المدينة، وبذلك يتمثل العامل الوحيد في التنظيم المكاني للنشاطات الزراعية في عامل المسافة بين موقع الإنتاج والسوق (مركز المدينة) التي تحدد تكاليف النقل، ومن ثمَّ مستوى الربحية الزراعية الذي يتناقص بازدياد المسافة، وقد توصل ثونن إلى نتيجة مفادها " لا يوجد قانون ربحي مطلق لاستخدام الأرض، وإنَّما يرتبط الاختيار الأمثل لها بمجموعة الظروف الطبيعية والبشرية والاقتصادية"، وعلى الرغم من أوجه القصور في نموذج "**ثونن**"، إلَّا أنَّه شكَّل القاعدة النظرية الأولى لاستخدام النماذج الرياضية المجردة في تحليل الاقتصاد المكاني وتنظيمه. (الكناني: 2008، ص: 29)

4: تطور الأفكار العلمية في نظرية توزع القوى المنتجة:

أولت وجهات النظر العلمية لممثلي مدارس الفكر الاقتصادي المختلفة، اهتمامًا خاصًا بتفسير النماذج الرئيسية الثلاثة لتوزع القوى المنتجة، بالاعتماد على تحليل النظريات والمفاهيم التي تطورت تدريجيًا مع تطور "قواعد النشاط" التي وجهت التوزع العملي للقوى المنتجة في مراحل تاريخية متعاقبة من تطور الاقتصاد.

شُكل النموذج الأول لتوزيع القوى المنتجة، الذي أسهم في فهم عمليات توزيع الإنتاج، اعتمادًا على المفاهيم النظرية التي أوجدها كلٍ من **فون ثونن "von Thumen"** (تحليل تكاليف النقل مكانيًا) **وألفرد فيبر "A. Weber" (الموقع ذي الكلفة الأقل)** التي عالجت توزع القوى المنتجة من وجهة نظر الاقتصاد الجزئي، وارتبطت ارتباطًا أساسيًا بخفض تكاليف الإنتاج اعتمادًا على ثلاثة محددات رئيسية وهي(Weber: 1957, P: 119)

1. تكاليف النقل. transport cost
2. تكاليف العمل. labor cost
3. قوى التجمع.Agglomeration forces

إذ اعتمد توزع القوى المنتجة في الأعمال الكلاسيكية لتوزع النشاط الاقتصادي على مبدأ الكفاءة الاقتصادية الذي يتطلب تعظيم الفعالية الاقتصادية للإنتاج بطرائق تقليل تكاليف الإنتاج، وتعظيم الربح التي ظهرت بوضوح في أعمال كل من **إيزارد "W.Isard" (مثلث الموقع ومنحنيات التكلفة المتساوية للسلعة)** (Izard: 1956, P: 245)، **ولوش"A.Lŏsch" (مناطق السوق والتوزيع المكاني لمراكز الإنتاج)** (Lŏsch: 1954, P: 134)، وارتكزت الأسس العلمية لهذ الأفكار على دراسة منظومة عوامل توزيع الإنتاج التي تؤمن الحصول على الربح الأقصى اعتمادًا على متغيرات الطلب وحجم السوق. وشكل عامل التوافق بين وفورات الحجم وتكاليف النقل الركيزة الأساسية لهذا النموذج، وهذا

ما عزز التركز المكاني للقوى المنتجة بالإفادة من التأثيرات المتبادلة بين الأنشطة الاقتصادية، الذي يظهر من خلال تركز سائل الإنتاج والعمل وإنتاج المنتجات النهائية (السلع والخدمات) داخل مناطق معينة.

إلاّ أنّ تطور القوى المنتجة الذي رافقه ازدهار العصر الصناعي والانتقال إلى الهياكل التكنولوجية الثانية والثالثة، أظهر محدودية فعالية الاقتصاد الفردي، بسبب زيادة حجم النشاط الاقتصادي، وتعزيز التفاعلات بين مكونات القوى المنتجة وتعقيدها، وتطور أشكال التقسيم الجغرافي للعمل، وتشكل الأسواق المحلية، والإقليمية، وإعادة التوطين، وهذ جعل وجهة النظر القديمة المتعلقة بتحليل توزع المؤسسات الاقتصادية الفردية قاصرة، وظهرت مع بدايات القرن العشرين مجموعة من النظريات عالجت موضوع التوزيع أمثال **كريستالر**"**W. Christaller**" **(نظرية الأماكن المركزية)** (Christaller: 1966, P: 120) و**هوفر**"**E. Hoover**" **(ظروف عدم التأكد والنماذج الاحتمالية)**(Hoover: 1937, P: 137)، واتخذت أعمال هؤلاء الرواد منحى التحليل المنظومي لتفاعل العديد من المنشآت الإنتاجية والعوامل الاقتصادية في المجال الاقتصادي لإقليم ما، إذ ركزت التوجهات الفكرية على التعامل مع المشاريع الاقتصادية كمؤسسات متفاعلة لوحدات إنتاجية متعددة. تعتمد الحصيلة النهائية للمشروع الاقتصادي الذي يسعى لتعظيم الربح لوحداته الإنتاجية ولإيجاد التنسيق فيما بينها مكانيًا وزمانيًا في مواجهة المتطلبات التقنية المتجددة.

وقد ركزت الإضافات التطويرية لهذا النموذج من قبل باحثين أمثال **هيرشمان**."**Hirschman**" **(الاستقطاب واقتصاديات التكتل) ميردال** "**G. Myrdal**" **بودفيل** "**Boudeville**" **(أبعاد الحيز المكاني)**على ربط أساسيات التحليل الكلاسيكي بمتغيرات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وشكلت أفكارهم لبنة أساسية في تطوير النموذج الثاني للقوى المنتجة، إذ جمعت أفكارهم بين النظريات التقليدية لتوزع القوى المنتجة ومفاهيم التنمية الحضرية والنمو الإقليمي، التي رسخت مفهوم زيادة العائدات من خلال تركز النشاط الاقتصادي في المكان، ما أدى إلى ظهور فكرة المجمعات المكانية الإنتاجية، ودورات إنتاج الطاقة، والمنظومات المكانية متعددة المستويات والبنى الإنتاجية. إذ ركزت التوجهات الفكرية على التعامل مع المشاريع الاقتصادية بوصفها مؤسسات متفاعلة لوحدات إنتاجية متعددة، تعتمد الحصيلة النهائية للمشروع الاقتصادي الذي يسعى لتعظيم الربح لوحداته الإنتاجية ولإيجاد التنسيق فيما بينها مكانيًا وزمانيًا في مواجهة المتطلبات التقنية المتجددة، وشكل "التطوير الشامل والمتكامل للاقتصاد الوطني

بما يحقق الاستثمار المتوازن للثروات الطبيعية الذي يتوافق مع احتياجات المؤسسات الكبيرة وكثيفة الاستخدام للموارد" عنوان النموذج الثاني لتوزع القوى المنتجة" (العمار: 2002، ص: 156)

فيما قام النموذج الثالث (المعاصر) لتوزع القوى المنتجة على مسلمات ومفاهيم كشفت السمات الأساسية للمرحلة ما بعد الصناعية (الجيل التكنولوجي الخامس والسادس) التي ارتكزت إلى اقتصاد المعرفة، وأوضحت أن خصائص توزع المؤسسات الإنتاجية لم تعد ترتبط بالمساحات الواسعة، والاحتياطات الضخمة من الموارد الطبيعية، وإنّما بالعمالة المؤهلة المدربة والتكنولوجيا المبتكرة، ولاسيَّما الرقمية منه، إذ بدأت العوامل غير المادية التي تتمثل بالعوامل والشروط الثقافية، والعناصر غير الملموسة للمكان (مكانته وخصائصه المكانية)، وكذلك القدرات الثقافية البشرية والخبرات المتراكمة' وقدرة السكان المحليين ومستوى تعليمهم تؤدي دورًا مهمًا في توزع القوى المنتجة. كما بات تشكيل نماذج جديدة لتوزيع الإنتاج سمة مميزة للنصف الثاني من القرن العشرين في النظرية الاقتصادية الغربية لدورة العمل الجديدة، التي تنتمي بشكل رئيس إلى مجال البحوث الجغرافية الحديثة التي دخلت مرحلة الإصلاح المنهجي والتغيرات الجذرية، وترتبط أولى هذه الدراسات باسم **ف.بيرو** "**F. Perroux**" **(نظرية أقطاب النمو)** (Perroux: 1961, P: 814)، **وب. بوتييه** "**P. Pottier**" **(نظرية محاور النمو)** (Pottier: 1963, P: 63) **وت. هاغرستراند** "**T. Hägerstrand**" **(نظرية نشر الابتكار)** (Hägerstrand: 1966, P: 42) **وفريدمان** "**J. Friedmann**" **(نظرية المركز والأطراف)** (Friedmann: 1973, P: 351). فقد أتاحت هذه النظريات بدرجة كبيرة تفسير أسباب النمو الاقتصادي فيما يتعلق بالتوزع المكاني للمؤسسات الإنتاجية، وفتحت المجال واسعًا أمام تحقيق التنمية المكانية المتكاملة.

ثالثًا: الاتجاهات المعاصرة لتطوير التنظيم المكاني للقوى المنتجة:

شهدت الجغرافية الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة تطورات ملحوظة، جاءت انعكاسًا للتغييرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي ومنها تغير نظم الإنتاج، وإعادة التقسيم الجغرافي للعمل الدولي.... الخ، وكان للتطور الحضاري – الثقافي الذي مرَّت به الجغرافية عمومًا والجغرافية الاقتصادية على وجه الخصوص، الدور الأكبر في تطور مجمل الفروع التي نشأت وتطورت في إطارها معتمدة على الحقائق التي استجدت ووفرت حافزًا لظهور أفكار وطرائق بحث جديدة ونظريات ومناهج علمية تناسبت مع المستجدات العالمية وتأصيلها علميًا.

وقد اكتسب التنظيم المكاني للقوى المنتجة في ظل التغيرات الراهنة والتحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، أهمية متزايدة في الدراسات الجغرافية الاقتصادية – الاجتماعية المعاصرة، إذ شكلت نظريات التركيز والنمذجة الموضوعة عمليًا في إطار الجغرافية الحديثة، الموجة الثانية للبحوث في مجال توزع قوى الإنتاج، وتمتعت بمدى انتشار واسع للنظم الاجتماعية – الاقتصادية المترابطة.

وتشير الرؤية الحديثة للجغرافية الاقتصادية حسب تقرير البنك الدولي للتنمية وإعادة التعمير إلى أن "التنمية الناجحة للدول والأقاليم ترتبط ارتباطًا وثيقًا بوحدة الشروط الثلاثة التي توفر المناخ المناسب لتوزع المنشآت والنمو الاقتصادي" وهي:

- نمو وازدياد الكثافة السكانية وحيوتها المتمثلة بنمو المدن (المستوى الجغرافي المحلي).
- تقليص المسافات من خلال هجرة العمال وانتقالهم إلى المناطق ذات الكثافات الاقتصادية العالية (المستوى الجغرافي الوطني).
- خفض درجة التشتت من خلال قيام الدولة برفع مستوى سهولة الحركة على حدودها الاقتصادية والانفتاح على السوق العالمية (المستوى الجغرافي الدولي).

(الديب: 2010، ص: 133)

وترتبط التغيرات الجوهرية في التنظيم المكاني للقوى المنتجة باستخدام أحدث منجزات التقدم العلمي والتقني، كتطور الروبوتات، والناقلات الدوارة، وخطوط الإنتاج الآلية المرنة التي تحقق إنتاجية عالية، ويعدُّ هذا التوجه بالغ الأهمية، ولاسيَّما في مناطق نقص الموارد العاملة أو محدوديتها، إذ يتيح التقدم العلمي والتقني تقليص الحاجة إلى الموارد العاملة على حساب نمو إنتاجية العمل، كما يسهم استخدام الأساليب الرياضية في معالجة مشكلات التوزع العقلاني للقوى المنتجة، وتحديد الخطة الأكثر فاعلية لتطوير وتوزيع المؤسسات الإنتاجية من خلال اتجاهين رئيسين:

1. تحقيق حجم الإنتاج المخطط له من المنتجات، وتلبية احتياجات المستهلكين بموارد محددة وإيصالها إلى الحد الأدنى من الإنفاق الإجمالي على إنتاج المادة الخام والمنتجات ونقلهما.

2. الحصول على الحد الأقصى من الربح بالموارد المتاحة (المادية، والعمالة، ورأس المال)، ويتطلب معالجة هذه المسألة أن يُحدد الآتي:

أ- تحديد حجم الإنتاج في المنشآت الفاعلة التي يعاد بناؤها.

ب- تحديد موقع البناء الجديد والطاقة المناسبة للمنشآت الجديدة.

ج- تخصص المنشآت المتعددة بإنتاج معين.

د- حجم استهلاك الموارد المختلفة (المادة الخام، والوقود والكهرباء، والمعدات، العمالة) في كل مؤسسة.

هـ- حجم رأس المال الكفيل بدعم قدرات المؤسسات القائمة، وإعادة بناء المنشآت وترميمها.

و- تقليص الهدر من تصفية المؤسسات غير الربحية.

ز- حجم الاستخراج من المواد الخام، والوقود الذي يتطلبه هذا القطاع أو ذاك. (Kurnshev: 2001, P: 5).

ظهرت في المدة الأخيرة آليات جديدة لتطوير التنظيم المكاني للقوى المنتجة، ارتبطت بالتوجهات الحديثة للتغيرات الهيكلية للإنتاج، التي تأخذ بالحسبان التطوير المسبق للإنتاج العلمي والتكنولوجي العالي، وتشكيل القطاعات العالية الإنتاجية التي تستند إلى توفير الطاقة وإدخال التكنولوجيا النظيفة للاقتصاد، التي توفر المصادر البديلة للطاقة والتكنولوجيات الفعالة لمعالجة المخلفات والنفايات. كما أسهم إدخال التكنولوجيات الحديثة، وتأمين الاتصالات والروابط الفعالة بين أصحاب العمل من خلال التفاعل والتكامل واستخدام المعارف والاكتشافات الحديثة في ظهور عناصر جديد لعملية توزع القوى المنتجة وأشكال جديدة للتركز المكاني للعناصر والمكونات الاقتصادية(Golovanova: 2008, P: 72). وتشكل العناقيد الصناعية أحد الأشكال المعاصرة للتنظيم المكاني للقوى المنتجة، الذي يعبر عن تجمعات متقاربة جغرافيًا من الشركات والمؤسسات المترابطة في مجال معين من التكنولوجيا والمهارات المشتركة، التي تترابط وتتكامل فيما بينها بروابط أفقية وعمودية، بهدف رفع كفاءة الإنتاج، وتعزيز تنافسيته.

وتتجلى ميزات التنظيم المكاني للقوى المنتجة على شكل عناقيد صناعية، في زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل؛ ممَّا يسمح بإعدة هيكلة الصناعة وظهور منتجات جديدة، كما يؤمن التكامل مع المؤسسات الأخرى تحقيق وفورات خارجية، تتعلق بتوافر البنى التحتية الإنتاجية والخدمية؛ ممَّا يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج ورفع الميزات التنافسية للمنتجات والإسهام في تركيز الخبرات الفنية والبشرية والتكنولوجيا.

كما برزت اتجاهات تطويرية جديدة لأشكال التوزع العقلاني للقوى المنتجة، اقترنت بتطور الاقتصاد واتجاهه نحو الموارد المشتركة والأسواق والتكاملات العالية، وكذلك التكنولوجيات المتبادلة للاقتصادات الإقليمية والنظم المعلوماتية والمؤسساتية، التي شكلت مسرحًا للتفاعل بين القوى المنتجة؛ ممَّا استدعى الانتقال إلى مدخل منهجي جديد، ألا وهو

البارا ديم المكاني– الزماني* إذ أصبح تحديد العوامل الاقتصادية الاتجاه الرئيسي لتوزع القوى المنتجة، التي لا تتحدد بالعوامل المكانية للإنتاج وحسب، بل خصائص ومقياس ديناميـة تطـور المجمعات المكانيـة الإنتاجيـة الاقتصـادية للأقـاليم. ويعـد "المسـار" الشـكل الرئيس لوصف ديناميات توزع القوى المنتجة في إحداثيات الزمان والمكان، ويسهم مفهوم المسـار فـي إدراك حقيقـة الاسـتمرار فـي التغيـر المتتـالي للخصـائص والسـمات والحـالات والبنى في تطور القوى المنتجة التي تتحدد بمراحل معينة. (pilyasov: 2011, P: 33)

وبذلك شكلت ديناميات تطور القوى المنتجة وتوزعها في البارا ديم الزماني–المكاني جوهر النموذج الجديد لتوزيع القوى المنتجة، الذي سوف يسهم في معرفة الخصائص والعلاقات الأساسية للنظم الاجتماعية الاقتصادية المكانية ومكوناتها الفردية، وتوضيح خصائص توطينها وعملها.

– النتائج:

تتمثل نتائج البحث في الآتي:

1. تعدُّ دراسة التنظيم المكاني أحد الاتجاهات المعاصرة في الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل مهمتها الأساسية في تحديد التوزع الأكثر عقلانية للقطاعات الإنتاجية والخدمية في مختلف أنحاء البلاد على أساس القوانين الاقتصادية الخاصة بتوزيع الإنتاج والخدمات.

2. يعدُّ مفهوم التنظيم المكاني للقوى المنتجة، مفهومًا أوسع وأشمل من التوزع الجغرافي للقوى المنتجة، ويتلخص جوهره بالتوزع الجغرافي والترابط العقلاني للعناصر المكونة للقوى المنتجة التي تتمثل بالعناصر المادية للإنتاج المتمثلة بوسائل الإنتاج والمعامل والمنشآت الاقتصادية، وكذلك العناصر الشخصية التي تشمل الإنسان ومستوى تطوّره العلمي والتقني.

3. التنظيم المكاني بمفهومه الواسع هو البنية المكانية معززة بعامل الإدارة.

4. تعدُّ منظومة القوى المنتجة، منظومة كاملة ومتكاملة لها عناصرها ومدخلاتها ومخرجاتها، وتمثل الأساس النظري للتنظيم المكاني وشكلًا من أشكال التنظيم المكاني للاقتصاد، وسبل تحسين فعاليته وتنميته.

5. تمثل جملة المبادئ والقوانين والعوامل المؤثرة الأساس النظري الذي يبنى عليه التنظيم المكاني للقوى المنتجة.

* وضع أسسه كانط، وطوره كل من من ريتر وهتنر. وهو موجه نحو تحليل التوزيع المتبادل للموضوعات الجغرافية على سطح الأرض –أي في المكان الجغرافي– ودراسة موقعها، وكذلك (التنظيم) الزمني لتطورها.

6. يشكّل التخصّص الإنتاجي أحد القوانين المهمة في التنظيم المكاني للقوى المنتجة، الذي يتجلى في تخصص أي اقليم من أقاليم الدولة بقطاع اقتصادي معين أو بمجموعة من القطاعات الاقتصادية المختلفة التي يتوفر لتطورها أفضل الظروف، وترتبط بأسلوب الانتاج وبمستوى تطور القوى المنتجة.

7. يعدُّ مبدأ التكامل أبرز المبادئ الأساسية للتنظيم المكاني للقوى المنتجة، الذي يحقق التخطيط العقلاني والتوزع والتطوير الأمثل للقوى المنتجة تبعًا للظروف والموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة في الإقليم.

8. أسهمت الاتجاهات الفكرية للعديد من المفكرين والمنظرين أمثال ثونن وفيبر وآيزرد ولوش في مجال تحليل علاقات الترابط المكاني وأنماط الفعاليات الاقتصادية ومواقعها في الحيز المكاني في وضع الأساس النظري والمنهجي للتنظيم المكاني للقوى المنتجه وتطوير أشكاله.

9. برزت اتجاهات تطويرية جديدة لأشكال التوزع العقلاني للقوى المنتجة، اقترنت بتطور الاقتصاد واتجاهه نحو الموارد المشتركة والأسواق والتكاملات العالية، وكذلك التكنولوجيات المتبادلة للاقتصادات الإقليمية والنظم المعلوماتية والمؤسساتية.

10. يشكل البارا ديم الزماني – المكاني أبرز النماذج الجديدة للتنظيم المكاني للقوى المنتجة، الذي يسهم في معرفة الخصائص والعلاقات الأساسية للنظم الاجتماعية الاقتصادية المكانية ومكوناتها الفردية، ويوضح خصائص توطينها وعملها.

المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

1. خير، صفوح: الجغرافية موضوعها ومناهجها وأهدافها، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2002.

2. دياب، علي: دور مناهج البحث العلمي المعاصر في تطوير نظرية الجغرافية البشرية. مجلة جامعة دمشق، المجلد (26)، العدد (1+2)، 2010.

3. دياب، علي: مناهج البحث العلمي وطرائقه في الجغرافية البشرية. منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2009-2010.

4. الديب، محمد محمود: الجغرافيا الاقتصادية (منظور معاصر)، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2010.

5. العمار، كريم: مساهمة نظرية-تحليلية في تفسير آليات العلاقات الاقتصادية، جامعة بغداد، مجلة آداب الكوفة، العدد(4)، 2002.

6. الكناني، كاظم: دراسات في نظرية الموقع الصناعي، دار صفاء للنشر، عمان، 2008.

2- المراجع باللغة الانكليزية:

1. Christaller, W: Central Place In Southern Germany, Translated By C. W. Baskin, New York, 1966.

2. Friedman, J: Urbanization. Planning and National Development. Beverly Hills, London, 1973.

3. Hoover, E: Location Theory And Shoe And Leather industries. Harvard University Press, 1937.

4. Hägerstrand, T: Aspects of the Spatial Structure of Social Communication and the Diffusion of Information, Papers and Proceedings of the Regional Science Association, 16, (27-42), 1966.

5. Izard, W: Location And Space-Economy, A General Theory Relating To Industrial Location, Market Area, Land Use, Trade And Urban Structure, The Technology Press Of M. I. T, 1956.

6. Sharygin, M. D: Notion Territorial Organization Society In Contemporary Social Economic Geography. Ku. K, 2011.

7. Lŏsch, A: The Economics Of Location, Yale University Press, 1954.

8. Perroux, F. L: L'Economie de XX ème siècle. P. U.F, Paris, 1961.

9. Pottier, P: Axes de communication et development economique. Revue economique. Paris, 14,(63-95), 1963.

10. Voronin, V. V; Sharygin, M. D: Social-Economic Geography, Theoretic-Methodological Aspect, Samara, 1998.

11. Weber, A: Theory of the industrial location. the University of Chicago press, 2ed, translated from English, Leningrad, Moscow, 1957.

3- المراجع باللغة الروسية:

1. Alaev, A: Ekonomicheskayaisotiotsial'Naya Geografiya.Slovaŕ Ponyatiyiterminologii, Dar Aİ-Fikr,Moskva, 1983.

2. Animitsa, E. G: The Evolution Of Scientific On Theory Of The Planting Produtie Force, 2012.

3. Baklanov, P. Ya: Territorialnaia Structural Khoziaistvov Reguonalnom Urovnie, M. Nauka, 2007.

4. Belov, A. V: K Voprosu O Prostranstvennoy Razmeshchenii Faktorov Proizvodstva Sovremennoy Rossii [To A Question Of Spatial Placement Of Factors Of Production In Modern Russia]. Protranstvennaya Ekonomika [Spatial Economy], 2,(9-28), 2012.

5. Doljnikov, L. V: Sestemnie Component I. T. O. S. Regiona, Tgu, Tulsk, 2009.

6. Golovanova, S. V: Izmenenie Prostranstvennoy Struktury Promyshlennogo Proizvodstva V Rossii V Period Ekonom-Icheskogo Podyoma, 1997-2004 Sovershennaya Konkurentsiya, 5,(58-72), 2008.

7. Kestanov, B: Integrated Development And Specialization Of Economic Regions, Dar Al-Fikr, Musku, 1968.

8. Khorev, B. C: Territorial Organization Obshestva, M. MYSL, 1981.

9. Khrushchev, Ed: Economic And Social Geography Of Russia: Textbook. Ran, Russia, 2001.

10.Kurnyshev, V. V: Zakonomernosti Razmeshcheniya Proizvoditelnykh Sil V Prognozirovanii Razvitiya Regionov Rossii. Regionalnaya Ekonomika, Teoriya I Praktika, 2, (2-5), 2008.

11.Marrgez, O. O. O: Metodologiya Geoprostranstvennykh Ekonomicheskikh Issledovaniy, Moskovskiy Universitet, Str: 83, 1983.

12.Nemichinov, B. S: Teoreticheskiye Voprosy Ratsional'nogo Raspredeleniya Proizvoditel'nykh Sil, Ekonomicheskiye Problemy Ekonomicheskaya Pressa, Musku, 1961.

13.Probst, P: Prostranstvennoye Regulirovaniye Proizvodstva, Dar Al'-Fikr, Moskva, 1965.

14.Pilyasov, A. N: Novaya Ekonomicheskaya Geografiya (NEG) I Eyo Potentsial Izucheniya Razmeshcheniya Proizvoditelnykh Sil Rossii. Regionalnyye Issledovaniya ,Cct 1, (3-33), 2011.

15.Shirshova, L. V: ZAKONOMERNOSTI, PRINTSIPY IFAKTORY RAZMESHCHENIYA,VESTNIK UNIVERSITETA, Vestnik Uni6ersiteta, 21, 2013

16.Tkachenko, A. A, Vestinki: Some Elemments Of Genel Theory Of Territorial Organization Of Society, Socialʹ No-Jekonomiheskajageografija: Tradicii I Sovremennostʹ (Soio- Economi Geography:Traditions And Modernity), Somlensk Russia. 2009

17.Vernadsky, V. E: Naushnaia Misled Kak Planetnoe Iavlenie. M, 1991.

ورود البحث: 2019/7/10	الموافقة على النشر: 2019/9/24